مجتمع الممارسين في مجال مكافحة الفساد في المنطقة العربية

ورشة العمل الإقليمية حول

"دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: مداخل رئيسية ومقاربات للمنطقة العربية"

قمرت، تونس

25- 26 حزيران/يونيو 2009

ورقة خلفية

1. مقدمة

تقدم هذه الورقة الموجزة معلومات خلفية عن الاجتماع السنوي الثاني لمجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية، والذي سيركز على "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: مداخل ومناهج وضع البرامج في المنطقة العربية".

وستعقد ورشة العمل الإقليمية في جامرت (في تونس) في الفترة 25-26 يونيو 2009، بدعم مشترك من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP-POGAR، ومجموعة الإدارة الديمقراطية للحكم التابعة لمكتب السياسات الإنمائية، وبالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس وحكومة جمهورية تونس المضيفة.

2. السياق

تبرز مكافحة الفساد كمجال جديد ومهم من مجالات السياسات في المنطقة العربية. ولم يعد موضوع مكافحة الفساد يُنظر إليه على أنه من المُحَرَّمات التي ينبغي عدم الاقتراب منها، بل أصبح مطروحا للنقاش العام. ورويدا رويدا، أصبحت الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تنظر إليه على أنه موضوع أساسي بالنسبة إلى إصلاح إدارة الحكم، وتحدٍ رئيسٍ أمام فعالية التنمية بوجه عام.

ويتزامن ذلك مع تزايد التأكيد الدولي على مكافحة الفساد، وتزايد إدراك أن الفساد أصبح يشكل تحديا خطيرا يواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتهديدا رئيسا للتنمية البشرية فضلا عن الأمن الإنساني.

ومع ذلك، لا تزال جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية في مراحلها الأولى، رغم بعض الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها على مدار العامين الماضيين. ومن الضروري تقديم دعم وطني جاد على المدى الطويل يستفيد من هذه الإنجازات ويسعى إلى توسيع نطاقها؛ وفي هذا الصدد تبرز أهمية دور المنظمات ثنائية ومتعددة الأطراف والجهات المانحة.

ويدرك المنتفعون في المنطقة العربية ضرورة التشجيع على القيام بعمل جماعي وشامل لمكافحة الفساد، رغم المخاوف المثارة حيال المداخل المتبعة لتحقيق هذا الهدف، وتسلسل الإجراءات، والتداخل بين أجندة مكافحة الفساد والسياسات الوطنية. ويُدرك المنتفعون في المنطقة العربية أيضا أهمية وضع مناهج فعالة تعالج الموضوعات الهيكلية، وتركز على التنفيذ، بدلا من أن تقتصر على مجرد سن القوانين وإنشاء المؤسسات، وهما عنصران ضروريان، مطلوبان في الواقع في حالات كثيرة، ولكن ليس بمقدورهما وحدهما أن يقدما حلا لهذه المشكلة المتأصلة، التي تؤثر على المنطقة بأسرها، وإن كان ذلك التأثير يحدث بدرجات متفاوتة.

وإزاء ذلك، يبرز عدد من مجالات الإصلاح العامة، والتي تتطلب اهتماما عاجلا، وتتمثل في: تعزيز النزاهة في داخل الحكومة، مع التركيز، بشكل خاص، على القطاعات الضعيفة كالاشتراء الحكومي، والجمارك، والصحة، والأمن الاجتماعي، وغير ذلك من الخدمات العامة الأساسية؛ وتعزيز النزاهة في داخل السلطة القضائية، والشرطة؛ وتحسين القدرة على التحقيق في الفساد وملاحقته قضائيا؛ وتعزيز دور البرلمان والمؤسسات الرقابية الأخرى، سيما أجهزة التفتيش الإدارية والمالية؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛ وتمكين القطاع الخاص من المشاركة الاستباقية في هذه الجهود؛ وتعميم موضوعات مكافحة الفساد في نظام التعليم.

وتتمثل نقطة البداية في دعم مجموعة مهمة من القادة الإصلاحيين الملتزمين، وتوفير الإرادة السياسية اللازمة لدفع الجهود الإصلاحية إلى الأمام مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بقوتها الدافعة. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون المدخل الفعال لإجراء إصلاح أكثر شمولا لإدارة الحكم هو النظر في القدرة على تشخيص الفساد في بيئة معينة، وتقييم محتوى وفعالية أطر مكافحة الفساد لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ السياسات اللازمة، وتحديد الفجوات المعيارية والمتعلقة بالقدرات، وقياس التقدم على طريق الإصلاح.

وفي الوقت الحالي، ثمة فرص مهمة يمكن الاستفادة منها في وضع برامج لمكافحة الفساد في المنطقة العربية، مع وجود دلالات عدة يُقال أنها محدودة النطاق، ولكنها مهمة في الوقت ذاته.

- صدَّقت أربع عشرة دولة عربية[1] على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى أربع دول أخرى وقعت على الاتفاقية[2]. وقد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ عام 2005، وهي أول وثيقة قانونية عالمية لمكافحة الفساد، وتعد بمثابة القوة الدافعة المُحركة لمناقشات وإصلاحات مكافحة الفساد على المستوى العالمي، والإقليمي، والقُطري. وصحيح أن تصديق دولة معينة على الاتفاقية لا يعني بالضرورة التنفيذ الفعلي للقواعد والمعايير الواردة في الاتفاقية، لكن ذلك يعد دلالة رسمية على قبول تلك الدولة لدرجة من المساءلة من نظرائها، والأهم من ذلك من مواطنيها، ومن ثم يعد ذلك مدخلا لإصلاح إدارة الحكم ومكافحة الفساد.

- بعد أكثر من عام من المشاورات على المستوى الإقليمي والقُطري وانعقاد عدد من ورش العمل على مستوى السياسات، أعلن رؤساء وكبار المسئولين في هيئات مكافحة الفساد في ست عشرة دولة عربية[3] إطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عَمان (الأردن) في 30 يوليو 2008. وتتلقى هذه الشبكة العربية دعما من البرنامج الإنمائي، من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، بالتنسيق مع عدد من الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية بما فيها الجامعة العربية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. واليوم، تمثل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد محفلا فريدا من نوعه لحوار السياسات، واقتسام المعرفة، وبناء القدرات في مجال مكافحة الفساد. وتمثل أيضا منتدى مستديما يجمع معاً الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بغرض تعزيز عمل جماعي وشامل في مكافحة الفساد. ورغم أن الشبكة لا تزال في مرحلة مبكرة من نشاطها، فقد أثبتت، في أثناء الفترة الوجيزة نسبيا منذ إنشائها، مكانتها كمنتدى نشط لاقتسام المعرفة والتعرف على الفجوات المعيارية والمتعلقة بالقدرات. وبالنظر إلى ميثاقها وقواعد إجراءاتها، ستكون الشبكة فيما بعد بمثابة أداة محركة لإصلاحات مكافحة الفساد في المنطقة العربية، إذا لاقت الدعم الكافي على المستوى الإقليمي وتم استغلالها بفعالية على المستوى القطري.

- وأخيرا، بدأت دول عربية عدة عددا من الخطوات الفعلية في جهودها لمكافحة الفساد. على سبيل المثال، أطلقت أكثر من عشر دول عربية عمليات منسقة لتقييم أطر مكافحة الفساد بغرض قياس مدى الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتحديد المساعدات الفنية المطلوبة. وكان يقود هذه الجهود فريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بعملية التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي تم تشكيله ويواصل عمله بدعم من برنامج إدارة الحكم التابع للبرنامج الإنمائي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي

---

[1] الجزائر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وقطر، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن؛ (http://www.unodc.org/unodc/end/treaties/CAC/signatories.html)؛ ملحوظة: أعلنت الأراضي الفلسطينية المحتلة التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] البحرين، وجزر القمر، والسعودية، والسودان، وسوريا.
(http://www.unodc.org/unodc/end/treaties/CAC/signatories.html)؛

[3] الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وقطر، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والسودان، وقطر، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

والتنمية. وقد أنشأت العراق، والأردن، والمغرب، واليمن هيئات جديدة مستقلة لمكافحة الفساد، وشكلت دول أخرى مثل مصر وقطر لجانا متخصصة لمكافحة الفساد. ووضعت الأردن وموريتانيا استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتبذل الأردن جهودا جادة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. وتقوم دول أخرى في المنطقة بالإعداد لوضع مثل هذه الاستراتيجيات الوطنية، من بينها العراق، ولبنان، والمغرب، واليمن. وقد تم بالفعل سن سلسلة من الإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد في البحرين، والأردن، واليمن. وتشهد العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني تحسنا حذرا، لكنه واعد، فيما يتعلق بالتفاعل والتعاون بينهما. وتمثل الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن نماذج جيدة. وثمة جهود تبذل الآن أيضا على المستوى القطري، من بينها الجهود التي تُبذل للاستفادة من دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام، في لبنان واليمن؛ وتعزيز أنظمة الإفصاح عن الأصول في اليمن؛ وتعزيز النزاهة في مجال الاشتراء الحكومي في المغرب واليمن؛ وتطوير قدرات الهيئات المنشأة حديثا لمكافحة الفساد كما في العراق، والأردن، واليمن[4]. وبالطبع، لا تزال جهود كثيرة ينبغي بذلها، ولكن هذه الدلالات تلقي بعض الضوء على البيئة السياسية لمكافحة الفساد، وتوفر فعلا مرتكزات أساسية ينبغي استغلالها.

3. البرنامج الإنمائي ومكافحة الفساد في 2008-2009

وسط تطورات عالمية مُشجعة منها وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانطلاقا من المهام المكلف بها لخفض الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتشجيع على التنمية البشرية المستدامة، يعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز وضعه كطرف عالمي فاعل في مكافحة الفساد، بغرض تعظيم قدرته على المساهمة في الجهود القُطرية ذات الصلة في مختلف أنحاء العالم.

وفي قيامه بهذه المهام، يستثمر البرنامج الإنمائي: (1) خبرته الطويلة في تقديم المساعدات الفنية الخاصة بمكافحة الفساد في إطار مجال عمله في الإدارة الديمقراطية للحكم؛ (2) وضعه الفريد لإشراك مجموعة كبيرة من المنتفعين في كل دولة في تنفيذ نهج شامل لمكافحة الفساد، بناء على وجوده وخبرته الواسعتين على المستوى القطري ودعمه لعمليات وضع البرامج على المستوى الوطني[5].

ويستفيد البرنامج الإنمائي أيضا من عدد من العوامل الإضافية من بينها: علاقاته التعاونية واسعة النطاق في مجال مكافحة الفساد، مع الأطراف الدولية الأخرى كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[6]، ومنظمة التعاون

---

[4] معلومات مقدمة من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي.

[5] مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008، ص 3 و7.

[6] مذكرة تفاهم تم الانتهاء منها والتوقيع عليها في 2008.

الاقتصادي والتنمية، ومركز "أوتستاين" لموارد مكافحة الفساد، ووكالة التعاون الفني GTZ ومنظمة الشفافية الدولية، وغيرها[7]، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتمية وغيرها؛ (2) الميزة النسبية التي يحظى بها في دعم تطبيق أوجه معينة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلا عن المعايير الإقليمية والعالمية الأخرى وأفضل الممارسات، سيما المتبعة في مجال مكافحة الفساد[8]؛ وأخيرا، (3) ما يمتلكه من شبكات معرفة متنوعة وديناميكية ومجتمعات للممارسين.

وفي عام 2008–2009، ينفذ البرنامج الإنمائي برنامجا عالميا لمكافحة الفساد[9]، وعددا من تدخلات مكافحة الفساد على المستويين الإقليمي والقُطري. وأعد البرنامج الإنمائي أيضا عددا من المنتجات المعرفية القيِّمة لمكافحة الفساد[10]، وضاعف جهوده الموجهة نحو زيادة شبكات المعرفة، وزيادة تبادل المعرفة عبر الأقاليم بغرض تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ومن بين التحديات الرئيسة التي تواجهنا، تعميم تدخل البرنامج الإنمائي في مجال مكافحة الفساد؛ وزيادة المعرفة واقتسام الخبرات فيما بين المختصين في المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي؛ وتعزيز قدرات وضع البرامج على المستوى القُطري؛ ودعم الروابط والتعاون الفعال عبر الأقاليم والمنظمات.

4. مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

يعتبر مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية جزءا من مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد العالمي الذي عقد اجتماعه الثالث في أثينا (اليونان) في 28–29 أكتوبر 2008، عقب المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد.

---

[7] تعميم مكافحة الفساد في التنمية: تحديث بشأن عمل البرنامج الإنمائي على مكافحة الفساد في 2008، مجموعة الإدارة الديمقراطية للحكم / مكتب السياسات الإنمائية/ البرنامج الإنمائي، 2009، ص 2.

[8] مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008، ص9–11.

[9] "البرنامج العالمي الخاص بمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية" the Global Thematic Programme on Anti-Corruption for Development Effectiveness (PACDE).

[10] ويشمل ذلك (1) المذكرة التطبيقية حول مكافحة الفساد2008: "تعميم مكافحة الفساد في التنمية"؛ (2) كتاب تمهيدي بشأن الفساد والتنمية: "تدخل مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجيع التنمية المستدامة"؛ (3) إطار عمل البرنامج الإنمائي بشأن مكافحة الفساد والتنمية: "المذكرة الإرشادية بشأن مكافحة الفساد"؛ (4) بروشور: عمل البرنامج الإنمائي في مجال مكافحة الفساد؛ (5) دليل المستخدم لقياس الفساد بالتعاون مع منظمة النزاهة العالمية. وفي 2009، أعد البرنامج "تعميم مكافحة الفساد في التنمية: تحديث عمل البرنامج في مكافحة الفساد 2008". وتم أيضا إعداد أو يجري الآن إعداد منتجات أخرى خاصة بمناطق أو بلدان معينة. وفي المنطقة العربية، يعمل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي على إعداد منتجين رئيسيين بشأن حماية المبلغين عن الفساد ولجان مكافح الفساد.

وقد عقد أول مؤتمر لمجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية في بيروت (لبنان) في 27–30 يونيو 2008، في سياق ورشة عمل إقليمية بشأن "بناء شراكات لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وشارك في الورشة المختصون من البرنامج الإنمائي من 13 مكتبا قُطريا[11]، وعدد من النظراء الوطنيين، من بينهم مسئولون حكوميون، وأعضاء نيابة عامة، وأعضاء برلمانات، وممثلون عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى مستشارين دوليين وإقليميين من البرنامج الإنمائي، وممثلين لمنظمات دولية رئيسة، من بينها الجامعة العربية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الشفافية الدولية.

وقد نجح المؤتمر في إرساء وبناء إحساس بالانتماء إلى مجتمع واحد، وتعزيز لغة مشتركة بين الممارسين. كما ساهم في بناء توليفات وتكاملات قُطرية–إقليمية–دولية بارزة مع منظمات أخرى، وأتاح فرصة مهمة لاستحداث ومناقشة مفاهيم جديدة واقتسام الخبرات من داخل المنطقة وخارجها. وركز المؤتمر، على وجه الخصوص، على تحسين معرفة المشاركين بشأن مداخل ومناهج عملية وضع البرامج، والتحديات التي تعوقها؛ وخلص إلى تحديد ثلاث مجالات ذات أولوية تستحق مزيدا من الدعم والمتابعة، وهي: (1) استراتيجيات ولجان مكافحة الفساد؛ (2) دور السلطة القضائية في محاربة الفساد؛ (3) تعميم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إصلاحات الإدارة العامة.[12] وقامت مجموعات العمل بتحديد الموضوعات الرئيسة لكل مجال.

وفي نهاية المؤتمر، أتيح للمختصين من البرنامج الإنمائي فرصة مناقشة وتقديم مدخلات تضاف إلى منتجات البرنامج الإنمائي الجديدة في مجال المعرفة؛ وتحديداً "مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد"، و "الكتاب التمهيدي للممارسين".

ونتيجة لهذا المؤتمر، تم تفعيل مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد، ولكن لاتزال جهود كثيرة ينبغي القيام بها من أجل جني منافع كبيرة من هذه الديناميكية القوية والفريدة، وتسهيل التكامل والتفاعل مع مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد على المستوى، وكذلك المجتمعات الأخرى للممارسين لمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي. وخلال العام الأول بعد انعقاد المؤتمر، أتاح مجتمع الممارسين الفرص لتقاسم المعرفة، وتقديم الخبرات، وتحديد أوجه التكامل؛ ولكنه يَعِد بعمل ما هو أكثر من ذلك.

وسيتيح الاجتماع الثاني، الذي سيُعقد في تونس في يونيو 2009 الفرصة لتقوية مجتمع الممارسين بشكل أكبر، واستعراض التقدم المُحرز فيما يتعلق بالجهود ذات الصلة، واستكشاف أوجه التكامل والتعاون بين التدخلات الوطنية–الإقليمية–الدولية الخاصة بمكافحة الفساد. والأهم من ذلك، سيكون بمثابة محفل يناقش، بمزيد من التفصيل،

---

[11] الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، واليمن.

[12] مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية: بناء شراكات لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التقرير الختامي.

المجالات ذات الأولوية في وضع برامج مكافحة الفساد، التي تم تحديدها في الاجتماع السابق الذي انعقد في بيروت، ويحدد أيضا المحاور والموضوعات المزمع تناولها في الاجتماع القادم في 2010.

5. البرنامج

سيُعقد اجتماع مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية للمرة الثانية تحت المحور الشامل "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: مداخل ومناهج وضع البرامج للمنطقة العربية".

سيُقسَّم البرنامج على يومين: 25-26 يونيو 2009

الخميس 25 يونيو 2009: سيُقسَّم اليوم الأول إلى جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات مستقلة.

ستتيح الجلسة الافتتاحية فرصة للحكومة المضيفة والجهات المنظمة لمخاطبة المشاركين وتلخيص المفاهيم والموضوعات والتحديات الرئيسة.

وستناقش الجلسة الأولى جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية منذ انعقاد آخر اجتماع لمجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية في بيروت في يونيو 2008، بما في ذلك الأنشطة والمستجدات القُطرية/الإقليمية وكذلك الروابط بينها والجهود الدولية. والهدف من ذلك تحديد أوجه التكامل الناشئة بين الجهود الوطنية، والإقليمية، والدولية، وتسهيل عملية تقاسم المعرفة، والدروس المستفادة.

وستناقش الجلسة الثانية إنشاء وتعزيز لجان مستقلة معنية بمكافحة الفساد تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والهدف من ذلك عرض الموضوعات والتحديات، ودعم تحديد الوسائل الفعالة لتقديم المساعدة الفنية إلى اللجان المعنية بمكافحة الفساد. ويشمل ذلك استعراض المفاهيم الرئيسة، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة؛ وإجراء مناقشات بشأن التفاعل مع السلطات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، وتقديم وتحليل التجارب ذات الصلة من الدول العربية.

وستتناول الجلسة الثالثة دور السلطة القضائية في تعزيز التكامل ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والهدف من ذلك عرض الموضوعات والتحديات، ودعم استكشاف مداخل لعملية وضع البرامج لتعزيز دور السلطة القضائية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويشمل هذا الترتيبات المؤسسية لترسيخ نزاهة السلطة القضائية، والقدرة على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقتها، وكذلك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من مناطق أخرى.

الجمعة 26 يونيو 2009: سيُقسَّم اليوم الثاني إلى ثلاث جلسات، تليها الجلسة الختامية.

ستتناول الجلسة الرابعة تعميم قواعد ومعايير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إصلاح الإدارة العامة، مع التركيز على المداخل والأولويات. والهدف من ذلك زيادة المعرفة بشأن مجالات وضع البرامج والتدخلات الممكنة لتعميم قواعد ومعايير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إصلاح الإدارة العامة. ويشمل هذا تقديم عرض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن القواعد والمعايير ذات الصلة بإصلاح الإدارة العامة، ومناقشات بشأن أوجه التكامل مع الأدوات والمنتجات الإضافية بما في ذلك التدخلات الأخرى، وأفضل الممارسات، وكذلك التجارب الخاصة من أوروبا ومنطقة الكومنولث.

وستناقش الجلسة الخامسة التشخيصات والتقييمات في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك المفاهيم، والأدوات، والتحديات. والهدف من ذلك زيادة المعرفة بشأن الاستفادة من أدوات قياس الإصلاحات الخاصة بسياسات مكافحة الفساد، وتحديد المساعدة الفنية المطلوبة. وعلى وجه الخصوص، ستشتمل الجلسة على تقديم ومناقشة دليل المستخدم لقياس الفساد، وعرض ومناقشة المسح الشامل للبرمجيات (قائمة الفحص المرجعية الجديدة للتقييم الذاتي، الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، وكذلك عقد مناقشة متعمقة حول فوائد، وتحديات، ودور الأطراف الفاعلة المختلفة في هذه العمليات.

وستكون الجلسة السادسة عبارة عن جلسة مجموعة عمل، بمعنى أن المشاركين سيتم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات عمل؛ تتمحور كل مجموعة حول أحد الموضوعات الرئيسة، وهي (1) لجان مكافحة الفساد، (2) دور السلطة القضائية، (3) تعميم مكافحة الفساد في إصلاحات الإدارة العامة. وستسعى الجلسة لتقديم إطار للمضي قدما للتحول من الإدراك والوعي، إلى عملية وضع البرامج من خلال توفير جو من التبادل المركز بين المشاركين. والهدف من ذلك استكشاف وتحديد (1) المداخل الخاصة بتدخلات عملية وضع البرامج المتعلقة بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – مع التركيز على المجالات ذات الأولوية للورشة – على المستوى القُطري في المنطقة العربية، (2) أوجه التكامل مع الجهود الإقليمية. وسيتم تنفيذ هذا على أساس نتائج الجلسات السابقة وخبرة المشاركين المختلفين.

وستناقش مجموعات العمل الثلاث الأسئلة الخمسة التالية: (1) ما المجالات الرئيسة لوضع برامج مكافحة الفساد على المستوى القُطري في المنطقة العربية؟ (2) ما أوجه التكامل والتعاون الممكنة مع الجهود الإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد؟ (3) ما صلات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقة بكل من مجالات وضع البرامج سابقة الذكر؟ (4) ما التحديات الرئيسة التي تواجهها مجالات وضع البرامج التي تم تحديدها أعلاه؟ (5) كيف يمكن مواجهة التحديات المذكورة أعلاه لتنفيذ مجالات وضع البرامج التي تم تحديدها؟ وستختتم مناقشات مجموعات العمل بأعداد تقارير بحضور جميع المشاركين، يلي ذلك مناقشات بين كل مجموعات العمل.

وستلخص الجلسة الختامية نتائج ورشة العمل، وتحدد معالم الطريق للمضي قدما على أساس الملاحظات التي أبداها المشاركون.

ولمزيد من المعلومات عن البرنامج، يرجى الرجوع إلى الأجندة (المرفقة)، أو الاتصال بالأستاذ/ أركان السبلاني على العنوان الإلكتروني التالي: arkan.el-seblani@undp.org

6. ملاحظات بشأن المشاركة والتنظيم

ينظم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي الورشة الإقليمية بدعم من مجموعة الإدارة الديمقراطية للحكم بمكتب السياسات الإنمائية التابع للبرنامج الإنمائي، وبالتنسيق مع حكومة جمهورية تونس المضيفة.

وسيشارك في الورشة ممارسون من المكاتب القُطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في المنطقة العربية، بالإضافة إلى نظرائهم الوطنيين، بمن فيهم مسئولين حكوميين، وأعضاء نيابة عامة وقضاة، وأعضاء برلمانات، وممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاعات الخاصة. وقد دعت الجهات المنظمة أيضا مستشارين تابعين للبرنامج الإنمائي من مناطق أخرى وممثلين وخبراء من منظمات دولية وإقليمية وجهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف.

وفور تأكيد المشاركة، سترسل الجهات المنظمة خطابا بشأن الترتيبات إلى المشاركين يحتوي على كل المعلومات الضرورية، وستكون على استعداد لتقديم المساعدة عند اللزوم. وللاستعلام بشأن المسائل اللوجستية، يرجى التواصل معنا عبر البريد الالكتروني التالي:
Karim.helal@undp.org.

7. ملاحظات ختامية

يعد إصلاح عملية مكافحة الفساد مسار عمل طويل وصعب يتناسب مع مجموعة متنوعة من العوامل المعقدة، ولكنه أيضا مسار لا يمكننا تجاهله نظرا لما للفساد من تأثير خطير وسلبي على، من بين أمور أخرى، جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومستويات وتوجهات الاستثمار، وحكم القانون، وثقة المواطنين في الحكومة؛ ومن ثم، تأثيره على التنمية البشرية والأمن الإنساني.

وفي المنطقة العربية، تتيح التطورات العالمية الأخيرة والدلالات الخاصة بمناطق معينة فرصا مهمة لتركيز تدخلات مكافحة الفساد وإعادة تنظيمها. ومن غير المتوقع أن تثمر جهود الإصلاح ذات الصلة عن بيئة خالية تماما من

الفساد ولا أن تتناول جميع أوجه الفساد المتأصلة في دولة معينة في الحال. ومع ذلك، يظل الهدف الأعم هو السيطرة على هذه الظاهرة ذات العمر الطويل، والحد من تأثيرها على جودة الحياة البشرية.

وفي هذا السياق، يقوم مجتمع الممارسين لمكافحة الفساد في المنطقة العربية وشركاؤه سواء على المستوى القُطري (النظراء الوطنيين) أو على المستوى الإقليمي والدولي (المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة ثنائية ومتعددة الأطراف) بدور حيوي في حشد الموارد المطلوبة لدعم جهود مكافحة الفساد والتركيز على تعميمها في عمليات التنمية الوطنية.